Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(7), May 2018

Article History		
Received/Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online / Yayınlanma
5 /4/2018	14 /4/2018	15 /5/2018

السادية والعنف في سلوك المستعمر الفرنسي في الجزائر

قراءة في جوانب من جرائم فرنسا 1830- 1954

Sadism and violence in the behavior of the French colonizer in Algeria: a reading of aspects of the crimes of France 1830-1954

أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي[1] أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي[2]

الملخص

كانت مسالة احتلال الجزائر امر محسوم من قبل السلطة الفرنسية الحاكمة، وذلك نتيجة لطبيعة الظروف السياسية الداخلية التي كانت تعاني منها فرنسا في تلك الفترة، اضافة الى الظروف الدولية التي كانت تحيط بفرنسا، لاسيما وانها كانت تعاني من تبعات المرحلة النابليونية: لهذا كانت فرنسا تسعى بشتى السبل الى حسم موضوع سيطرتها على الجزائر، ومن خلال سير الاحداث كانت عملية السيطرة على الجزائر تسير قُدُماً وبشكل قريب لما توقع الفرنسيون بعد استسلام الداي حسين. ولكن ما لم يكن في حسبان الفرنسيين، رفض الشعب الجزائري للاحتلال من اللحظات الاولى له، وهذا الرفض ولد مخاوف كبيرة لدى فرنسا ومستقبل مشروعها الاستعماري وهو ما جعلها تستخدم مختلف وسائل العنف والترهيب والقتل لاسكات صوت الرفض من قبل الشعب الجزائري. ونتيجة لذلك قامت القوات الفرنسية منذ اللحظة الاولى بأفعال يندى لها الجبين، واقترفت المجازر البشعة بحق ابناء الشعب الجزائري واتبعت سياسات استعمارية ممنهجة لتشريد واضعاف ابناء الجزائر . واستمر هذا النهج حتى آخر لحظة من وجودها في الجزائر الذي استمر قرابة 132 عام.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ، جرائم ، العنف ، الابادة ، المجازر، الارض المحروقة

[1]-كلية التربية الاساسية- جامعة ديالى

[2] -كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت

السادية والعنف في سلوك المستعمر الفرنسي في الجزائر

قراءة في جوانب من جرائم فرنسا 1830- 1954

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

Abstract

The question of the occupation of Algeria was decided by the French ruling authority, due to the nature of the internal political conditions experienced by France in that period, in addition to the international conditions that surrounded France, especially as it was suffering the consequences of the Napoleonic period: Ways to resolve the issue of control over Algeria, and through the course of events was the process of control of Algeria moving forward and close to what the French expected after the surrender of Dai Hussein. But the French people refused to accept the occupation from its first moments. This rejection generated great fears for France and the future of its colonial project, which made it use various means of violence, intimidation and murder to silence the voice of rejection by the Algerian people. As a result, the French forces, from the very first moment, carried out acts of indecent assault, committed the heinous massacres against the Algerian people and followed systematic colonial policies to displace and weaken the sons of Algeria. This approach continued until the last moment of its existence in Algeria, which lasted nearly 132 years.

Keywords: Algeria,crimes ,violence, genocide, massacres, scorched earth.

مقدمة:

كانت مسالة احتلال الجزائر من قبل فرنسا امر محسوم داخل من قبل الادارة الفرنسية الحاكمة، وهذا الحسم جاء من بعدين فرض على الحكومة الفرنسية السير بتجاه الاحتلال، الاول: طبيعة الظروف السياسية الداخلية التي كانت تعاني منها فرنسا[1]، والثاني: الظروف الدولية التي كانت تحيط بها[2]، لاسيما وانها مازالت تعاني من تبعات المرحلة النابليونية. ولهذا كانت فرنسا تسعى بشتى السبل الى حسم موضوع سيطرتها على الجزائر ومن خلال سير الاحداث كانت عملية السيطرة على الجزائر تسير قُدُماً وبشكل قريب لما توقع الفرنسيون بعد استسلام الداي حسين [3]. ولكن ما لم يكن في حسبان الفرنسيين، رفض الشعب الجزائري للاحتلال من اللحظات الاولى له، وهذا الرفض أخاف فرنسا كثيراً على مستقبل مشروعها الاستعماري وهو ما جعلها تستخدم مختلف وسائل العنف والترهيب والقتل لاسكات صوت

1. الأزمات الداخلية التي كانت تعاني منها الحكومة الفرنسية، والتي وجدت في إرسال الحملة الفرنسية الى الجزائر مخرجا منها. وما يؤكد ذلك ما ذهب اليه رئيس الحكومة الفرنسية بولنياك عندما وافق مجلس الوزراء على ارسال حملة عسكرية إلى الجزائر، حين قال:"**إن مثل هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسي متجهه الى الخارج، وان النصر الخارجي سيساعد على الوصول الى نتائج مواتية ومؤثرة على جموع الناخبين، وسيساعد في تقوية الملكية، وسيجمع حولها كل هؤلاء الذين اتهموها منذعام 1815م بان سياستها سلمية في العالم"ينظر:** شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصور الحديثة ،ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1977، ص 257.
2. من اثار تجربة نابليون بونابرت، نجد ان فرنسا خسرت غالبية مناطق نفوذها خارج اوربا، وتمكنت بريطانيا التي كانت تتحكم بالبحار من انتزاع اغلب مستعمراتها فيما وراء البحار. ونتيجة ذلك كانت فرنسا تعمل جاهدة من اجل استعادت هيبتها الاستعمارية، واثبات حضورها في الميدان الاستعماري. ينظر: بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830- 1838،ط1، دار النفائس، بيروت، 1990 ، ص 37.
3. بعد قبول الداي حسين لشروط قائد الجيش الفرنسي دي بورمون (De Bourmont)، سُلّم الجزائر للفرنسيين، ودخلوا مدينة الجزائر في الخامس من تموز1830، ورفعت الأعلام الفرنسية إيذانا بأنّ الجزائر أصبحت مستعمرة فرنسية. وغادر الداي حسين إلى نابولي الايطالية في العاشر من تموز. للمزيد من المعلومات ينظر: بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 18-19.

السادية والعنف في سلوك المستعمر الفرنسي في الجزائر

قراءة في جوانب من جرائم فرنسا 1830- 1954

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

الرفض من قبل الشعب الجزائري. ونتيجة لذلك قامت القوات الفرنسية منذ اللحظة الاولى بأفعال يندى لها الجبين، واقترفت المجازر البشعة. واستمر هذا النهج حتى آخر لحظة من وجودها في الجزائر الذي استمر قرابة 132 عام. من اجل ابراز هذا الموضوع جاءت الفكرة دراسته تحت العنوان الاتي:" **السادية والعنف في سلوك المستعمر الفرنسي في الجزائر : قراءة في جوانب من جرائم فرنسا 1830-1954** "، اذ من خلال هذا البحث سوف نسلط الضوء على النهج الاجرامي الذي اتبعته السلطات الاستعمارية الفرنسية ازاء مقاومة الشعب الجزائري، من حيث استعراض الآليات والوسائل وبيان طبيعة تلك الجرائم. ومن خلال صفحات البحث، سنحاول اظهار حقيقة الاستعمار االفرنسي في الجزائر، وكيف حاول الفرنسيون مغالطة الحقائق والادعاء بأنهم جاءوا الى الجزائر حاملين رسالة التمدن والتحضر. ولكننا، وجدنا ان العكس حدث، إذ لم يحضر الفرنسيون معهم الا القتل والابادة والترهيب والجرائم، وهدفهم كان اولا واخرا، هو القضاء على الشعب الجزائري .

اولا: الجريمة من وجهة نظر الاستعمار الفرنسي:

أنّ النظرة العميقة للحقبة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر توضح لنا أن فرنسا عملت على فرض إرادتها بالقوة على أبناء الشعب الجزائري الذي أعلن رفضه للاحتلال. ومن هذا المنطلق، لم تتوان فرنسا عن استخدام شتى السبل من اجل تحقيق مخططاتها الاستعمارية في الجزائر. ونتيجة ذلك، كان سجلها حافلا بالجرائم التي يندى لها الجبين الإنساني لبشاعتها وفظاعتها.

وقبل الدخول في أثناء الموضوع، لابد من ان نضع تعريفا مبسطا للجريمة، فالجريمة كما عرفها علماء الاجتماع على أنها:"**جزء من السلوك الإنساني العام، ولكنها سلوك لا اجتماعي أي أنها سلوك شاذ غير سوي**"[1]. هذا التعريف المبسط ينطبق على السلوك الذي اتبعته السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والذي جعلته نهجا ثابتا سار عليه جميع من مثل السلطة الاستعمارية على مدار 132 عام من الاحتلال.

إن النهج الإجرامي الذي كانت تقترفه السلطات الفرنسية في الجزائر لم يأتِ من فراغ او وليد الصدفة. وإنما كانت هناك منطلقات إيديولوجية وسلوكية تستند عليها السياسة الفرنسية في الجزائر، إذ نجد في الأدبيات السياسية الفرنسية في القرن التاسع عشر الكثير من الكتابات التي تدعم الفكر العنصري والعرقي الذي يخول القوات الفرنسية السلوك الاجرامي. لذلك، غدت عمليات الابادة والقتل فلسفة يؤمن بها الكثير من الفرنسيين والتي تقوم أفكارها على: لا مكان للحياة فوق الكرة الأرضية للأجناس الادنى والضعيفة والبقاء للأجناس السامية والقوية. ويرى بعض رجال الفكر والسياسة من الفرنسيين في المرحلة الأولى من الاستعمار من أمثال لويس مول (L .Moll) مؤلف كتاب حول الاحتلال والزراعة في الجزائر، والذي صدر عام 1845 يؤيد ويشجع سياسة الإبادة، حين يقول:" **إن أهالي الجزائر قوم سافل وخطير، وعليه يجب معاملتهم مثل الهنود الحمر الذين سبقوهم، وليس ذلك جريمة كبرى، بل خدمة للإنسانية بان نخلصها من أعراق تعرقل الأجناس السامية التي انطلقت بقوة لتحضر العالم**"[2]. وبنفس الاتجاه، دافع كاتب أخر عن هذه الأفكار،

1. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مؤسسة ذات السلاسل، بيروت، 1984، ص 73.

2. Louis Moll, colonisation et l'agriculture en Algérie ,paris,1845, p. 130.

وهو بوديشون(Bodichon) الذي أيد الإبادة الجماعية للأهالي، وقال في هذا الصدد:" **ان القانون الذي يسري على الأهالي هو: الامتثال لقوانين الانثروبولوجيا التي لا تقبل ان يعيش عرق او جنس تتعارض مع التقدم، وينتهك باستمرار القوانين العامة التي تعيش بها الإنسانية ويرى في الأهالي أنهم رجال منحطين ورجال سيئين وغير منتجين**"[1]، وأكد نظرته العنصرية تلك مره اخرى في كتابة الذي حمل عنوان: (L'Humanité) والذي نشره عام 1866، ومن أهم ما قال:" **إن إبادة الأعراق السفلى هي وسيلة لتحسين الإنسانية ... ولابد ان يضحى بالناقص من اجل الكامل، وبالأدنى ليعيش الاسمى**"[2]. إن تلك العقيدة التي أصبح يؤمن بها دعاة الاستعمار والقائمين به (عسكريين وإداريين) في المستعمرات، ومنها الجزائر، شجعتهم ودفعتهم على التعامل مع الأهالي بقسوة وتسليط ممارسات وحشية بربرية منها التعذيب إذ ظل هذا السلوك يمارس على الجزائريين من المرحلة الأولى للاستعمار إلى غاية ثورة الاول من تشرين الثاني عام 1954 دون انقطاع، وان تفاوتت درجة شراسته وممارسته من مرحلة لآخرى. منذ ذلك الوقت كان التعذيب ممارسة طبيعية هدفها استجواب الاهالي وانتزاع المعلومات التي تعد ضرورية للسيطرة والتحكم من اجل اخضاع البلاد، وكوسيلة عقاب اكثر ردعا .

ثانيا: طبيعة جرائم فرنسا في الجزائر:

تعددت الجرائم التي اقترفتها فرنسا بحق الشعب الجزائري، وأرادت من خلالها إبادة الشعب الجزائري والاستيلاء على خيرات هذه الأرض. وكان قادة الجيش الفرنسي في الجزائر أغلبيتهم متفقون على أن حكم الجزائر يجب أن يستند على القوة والترهيب[3]. فضلا عن ذلك عمليات تشجيع الاستيطان ومصادرة الأراضي[4]، وتوزيعها على المستوطنين مستقبلا. وهنا يستقري البحث بما كتبه شارل اندري جوليان، وهو يصف بشاعة ما قامت به القوات الفرنسية الغازية تجاه الشعب الجزائري، حيث كتب يقول:"**كل حي كان مصيره الموت، وكل ما كان ممكن أخذه نزع، بدون تفرقه في السن والجنس، غير أن إنسانية بعض الضباط ، وهم قله، أنقذوا بعض النساء والأطفال**"[5].

1. جرائم الإبادة والأرض المحروقة:

شنت القوات الاستعمارية الفرنسية حرب إبادة منظمة للسكان، بتوجيه من قادة الجيش، وارتكبت مجازر جماعية استهدفت مئات السكان والقبائل الجزائرية، لا سيما تلك التي أبدت رفضها للاحتلال الفرنسي. وتتضح هذه السياسة الإجرامية فيما أشار إليه احد المشاركين في عمليات الإبادة بالقول:" **أن مسالة العرب قبرت نهائيا، ولم يبقى لهم سوى الموت أو الهجرة أو قبول الخدمة عند**

1 .Eugène Bodichon , Etudes sur L'Algérie et L'Afrique, chez l'auteur rue de la marine, Alger,1847, p.150 .

2. Le docteur-Bourdichon, L'humanité ,A. Lacroix , Bruxelles,1866,tome 1, p. 91.

3. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ... تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، ANEP، الجزائر، 2008، ص 27.

4. للتفاصيل عن مصادرة الاراضي ينظر: المصدر نفسه، ص 151-165.

5. شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)، المجلد: 1، ترجمة: عياش سلمان، دار الإمامة، د.ن، د.ت، ص 145.

السادية والعنف في سلوك المستعمر الفرنسي في الجزائر

قراءة في جوانب من جرائم فرنسا 1830- 1954

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

أسيادهم، هل يستيقظون قبل أن تطلق عليهم رصاصة الرحمة؟ أتمنى ذلك"[1]. لقد تعاملت فرنسا مع سكان الجزائر على أنهم دون المستوى البشري، وأقرت لقادتها العسكريين، بدءا من الجنرال بيجو(Bugeaud)، خيار الإبادة، وكان الطريق مفتوح أمام القوات الفرنسية في تنفيذ هذه الإستراتيجية، فكان قتل السكان المدنيين والأسرى العزل، والتمثيل بجثثهم التي تقطع أربا، ويوتى بالرؤوس والآذان، غنائم من قبل الجنود الفرنسيين لأنهم يحصلون بفضلها على منح نقدية، وكان تدمير المدن والقرى، والاستيلاء على المواشي وتدمير المزارع والحقول[2]. ونستعين هنا بما قاله الكاتب ب. فيني دوكتون(P.Vigne Docton) على هذه العقيدة الهوجاء متهكما بالقول:" **العرق الأدنى ... أنها الأكذوبة الشنيعة التي جعلتنا نواصل لعدة قرون، بدون وخزة ضمير ولا احمرار جبين، في تقتيل كل العائلات البشرية التي يختلف لونها عن لوننا وفي نهب خيراتها، وذهبنا إلى الحد الأدنى"**[3]. وعلى مايبدو، أن سياسة الإبادة والأرض المحروقة كانت في مقدمة الأولويات والمهام التي كلف بها قادة الجيش الفرنسي لتنفيذها في الجزائر.

وان ما يؤكد حقيقة ما أشرت إليه، واعني هنا سياسة الإبادة والأرض المحروقة، كانت في مقدمة الأولويات، ذلك التخطيط المنظم الذي تجري خلالها عملية الإبادة. وفي هذا الصدد يشير احد القادة العسكريين الفرنسيين قائلا:" **وقد تتخذ الإجراءات الصارمة للإطاحة بالقبيلة المنوي تدميرها بقوات كبيرة، بحيث يكون الهرب مستحيلا لأي مخلوق، والسكان الآمنون لايدركون الخطر المحدق بهم، إلا عندما يسمعون قرع الطبول التي تضرب نغمة مؤذية للسمع وبعد ذلك تحدث المفاجأة التي لايوجد لها مثيلا إلا فيما نعرفه من قصص إبادة الهنود الحمر"**[4]. وهذا دليل واضح على أن ما كان يحدث هو جريمة ضد الإنسانية مع سبق الإصرار والترصد.

قامت سلطات الاحتلال بممارسة القتل بشكل ممنهج ودوري ضد الأهالي، وكانت تريد من وراء ذلك إنهاء الوجود البشري من خلال القتل الجماعي وإجبار من يتبقى على مغادرة البلاد، لكي تبقى الجزائر لهم بخيراتها. ومن اجل فهم وملاحظة هذه السياسة الحمقاء، كان لابد من استعراض بعضا من تلك الجرائم والمجازر التي قامت بها القوات الفرنسية، والتي نذكر منها:

ففي الأشهر الأولى من الاحتلال، وتحديداً في يوم السادس والعشرين من تشرين الثاني عام 1830 ارتكبت الحامية الفرنسية في مدينة البليدة مذبحة رهيبة ضد سكان المدينة العزل، ولم يرحم فيها شيخ مسن ولاعجوز ولا امرأة ولا حتى الأطفال الرضع. لقد تفنن الضابط ترولير قائد الحامية وجنوده في القتل بحيث تحولت المدينة إلى مقبرة في بضع ساعات، إذ امتلأت الشوارع بجثث القتلى الذين يجهل عددهم. لقد وقعت هذه الجريمة على إثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، وبعد انسحاب هؤلاء قامت القوات الفرنسية بالانتقام من السكان العزل[5].

---

1. محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1 ،ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965، ، ص 10.
2. اوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار، الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 173-174.
3. نقلا عن: المصدر نفسه ، ص 173.
4. الكولونيل اسكوت، مذكرات العقيد أسكوت من إقامته في زمالة الامير عبد القادر 1841، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر ، 1981، ص91.
5. ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص227.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

ومن بين المجازر الوحشية التي قامت بها القوات الفرنسية، والتي تعدّ من أبشع الجرائم والممارسات العنيفة التي تدل على وحشية مقترفيها. واعني هنا، عمليات حرق الإنسان، إذ أقدمت القوات الفرنسية على ممارسة هذا العمل الجبان بدم بارد ضد القبائل العربية التي أبدت اعتراضها ورفضها للاحتلال الفرنسي في الجزائر. وكانت نتيجة ذلك سلوك هستيري وعدائي من جانب الفرنسيين لمعاقبة كل من يقول لا لوجودهم. وقد نالت قبيلة بني صبيح حصتها من هذا العمل الجبان عام 1844 بعد أن أمر الجنرال كافينياك (Kaviniac) بذلك، بعد أن اجبر أبناء القبيلة على الدخول إلى إحدى المغارات والتي تم إغلاقها بإحكام. وتم بعد ذلك إشعال النيران التي أبادت من كان داخل المغارة.[1].

كما استعمل هذا السلاح ضد قبيلة أولاد رياح بجبال الظهرة في حزيران 1845، وخلاصتها أن معركة كبيرة وقعت خلال شهر كانون الثاني 1845 بناحية الظهرة شارك في هذه الانتفاضة عدد كبير من ابناء الجزائر الذين ينتمون الى الطرق الصوفية القادرية والرحمانية والدرقية والطيبية وعرفت هذه الانتفاضة عند الفرنسيين بانتفاضة الطرق الصوفية[2]، وشاركت فيها قبيلة أولاد رياح التي كانت تقطن جنوب مدينة تنس، لذلك قام العقيد بيليسيه(Pélissier) بغزوها وتحطيم أملاكها، وعليه فقد فرت القبيلة نحو غار محصن يسمى غار الفراشيش الواقع في منطقة الظهرة في مدينة الشلف حالياً[3]، كان عدد أفراد القبيلة حوالي 1000 من نساء ورجال وأطفال إضافة إلى حيواناتهم. وقد حاصرت القوات الفرنسية في السابع عشر من حزيران 1845 الغار من كل النواحي، وطالبت القبيلة بالاستسلام، هذه الأخيرة ردت عليها بالرصاص. واثناء اليل امر العقيد بيليسيه بإحضار أكداس من الحطب وأغلق مخارج الغار بها، وتم إشعالها من اجل إجبار المحاصرين على الخروج او الموت اختناقا بالدخان[4]. وأدى هذا العمل الجبان بالقضاء على كل أفراد القبيلة الذين كانوا في داخل الغار. حتى ان هذا الحادث أثار غضب العديد من الساسة الفرنسيين الذين رفضوا التعامل بهذه الطرق الوحشية[5]. ويشير أحد المعاصرين للجريمة أن الجنود دخلوا الغار فيما بعد وأخذوا كل الأشياء التي وجدوها مع المختنقين، حتى الملابس الملطخة بالدماء والأشياء الذهبية وغيرها[6]. وقد امتدح الجنرال بيجو الجنرال بيليسيه على ما قام به نحو قبيلة أولاد رياح. وقد آثار هذا السلوك الإجرامي من جانب الجيش الفرنسي غضب بعض الساسة الفرنسيين، حينما أبدى بعض النواب اعتراضهم على ما حدث بعد وصول أنباء الجريمة إلى باريس[7].

استعمل هذا السلاح للعديد من المرات خلال مدة الاحتلال الفرنسي حينما تنشب مقاومة أو انتفاضة لذا كررت استعماله. وهو عمل منظم ومخطط له، وليس مثلما يحاول البعض وصفه بالسلوك الارتجالي والاني. وتعلق هنا الكاتبة اوليفي لوكور غرانميزون على تلك

1. La Fondation 8 Mai 1945, L'enfuma de des Ouled Riah et L'emmurement des Sbehas, Sned, Alger, p.4.
2. محمد مجادو ، الاستعمار جريمة ضد الانسانية وسياسة التعذيب الاستعماري ابان الثورة التحررية، الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 14.
3. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر ، العدد4، الجزائر ،2001، ص 229؛ اوليفي لوكور غرانميزون، المصدر السابق ،ص174.
4. ابو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص180.
5. بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق، ص57.
6. أبو قاسم سعد الله، المصدر السابق، ص230.
7. للتفاصيل ينظر: محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 118-120.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

القضية بالقول:"**لايشوب تلك العمليات تسرع ولا ارتجال. ليست برد فعل أمام وضعية طارئة وميئوس منها غرق فيها الضباط وجنودهم، بل بالعكس، هي عمليات دبرت بعد أن نالوا فوزا سهلا ضد عدو اضعف عددا وعدة. وليس فعل رجال فقدوا وعيهم وتحكمهم في أنفسهم إلى درجة الإجرام، من شدة غضبهم**" [(1)].

ولابد حينما نختم الحديث عن سياسة الارض المحروقة ان نقتبس بعضا مما قاله الجنرال بيجو عن سياسة الأرض المحروقة، وهو احد مهندسيها، إذ يقول :"**إن عبور الجبال ومحاربة سكانها والقضاء عليهم أمرا ضروري لذا يجب تدمير مصالحهم ففي كل قبيلة ضروري تحطيم القرى، وقطع الأشجار المثمرة، وحرق وقلع المحاصيل الزراعية، وإفراغ المخازن، وتفتيش الأودية والصخور والكهوف من أجل اختطاف النساء والأطفال والشيوخ والمواشي والأثاث المنقول،إنها الطريقة الوحيدة لاستسلامهم لنا**"[(2)]. ومن خلال هذا القول، أراد الجنرال بيجو ان يقول من ان ترويع السكان وتفقيرهم والاستيلاء على محاصيلهم وتدمير بيوتهم ونهب ممتلكاتهم مسالة تدخل في اطار الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر، وان أي مقاومه من قبل السكان لابد من إبادتهم دون رحمة. وهو الأسلوب الذي طبقوه الفرنسيون حيثما حلوا، هذا هو أسلوب الحرب والتي يبررها على أنها ضرورية في بلد تبتعد فيه كل الفوائد أمام المنهزم ولا توجد سوى فائدة الزراعة في هذا البلد لذا يجب أخذ قطعان المواشي ومتابعة سكان يفرون وعندما ييأسون من الحرب يسهل الانتصار عليهم

2. سياسة المصادرة والاستيلاء:

– مصادرة الاراضي:

عمل جنرالات الجيش الفرنسي منذ السنوات الأولى من الاحتلال على مصادرة الأراضي الزراعية والعمل على تشجيع سياسة الاستيطان، وهي السياسة التي أصبحت أساس عمل السلطات الاستعمارية فيما بعد. وأصدر عدة قرارات أهمها قرار الثامن من ايلول عام 1830 يقضي بضم أملاك الباليك وأراضي الموظفين العثمانيين الذين غادروا الجزائر والأملاك المخصصة لأوقاف مكة والمدينة المنورة والموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد[(3)] وتضاف هذه الأراضي بصفة تدريجية. وقامت الإدارة الفرنسية بتطبيق هذا القرار ومصادرة أراضي أراضي الباليك وإلحاقها بأملاك السلطات الفرنسية كمصادرة الأراضي القريبة من المدن مثل الجزائر، وهران وقسنطينة وعنابة تقدر أراضي الباليك 176,166هكتارا منها 128010 هكتارا بإقليم قسنطينة و34156 بوهران و14000هكتار بإقليم الجزائر إقليم قسنطينة [(4)]. وهناك قرار آخر أصدر في الأول من آذار 1833 يأمر الملاكين الجزائريين والقائمين على 8.% والجزائر %. ووهران 72%.20 المؤسسات الدينية الإسلامية تسليم سندات لإدارة الدومين الفرنسية في آجال محددة نظرا لأهمية الأوقاف في مساعدة المؤسسات الدينية والثقافية بالجزائر، لذا قامت الإدارة الفرنسية بمصادرتها وتسليمها للمعمرين الأوربيين، إن عدم جواز التصرف في الأملاك الموقوفة يشكل إحدى العوائق التي يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى التي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا إلى

1. اوليفي لوكور غرانميزون، المصدر السابق، ص178.

2 .A. Toqueville, Travail sur l'Algérie 1841 de colonisation en Algérie, éd. Conplexe, Bruxelles, 1988, p. 30.

3. بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص175- 176.

4. شارل اندري جوليان، المصدر السابق ص 120.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

الأولى من الاحتلال أكثر من 1500 ملكية فقط لأوقاف مستعمرة حقيقية". فقد أحصت الإدارة الفرنسية بمدينة الجزائر في السنوات الحرمين الشريفين "مكة والمدينة المنورة"[1].وأولى الخطوات تم توزيع الأراضي المصادرة على الجنود الفرنسيين بعد إنهاء خدمتهم العسكرية بقصد البقاء والاستقرار في الجزائر. وبعد عامين من الاحتلال وصلت أولى جموع المستوطنين، إذ وصل مدينة الجزائر عام 1832 مهاجرين من بروسيا وسويسرا، ومنحتهم السلطات الاستعمارية أراض واسعة كانت من ملكية الجزائريين

الا أنها صودرت منهم[2]. وقرار العاشر من حزيران عام 1831 الخاص بأملاك الداي والبايات العثمانيين الذين غادروا الجزائر بأمر من وزير الحربية الفرنسي في السابع والعشرين من ايار 1831 يتم مصادرتها، ومرسوم 22 تموز 1834 ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا بناء على توصيات اللجنة الإفريقية هيئ المرسوم لنهب الأراضي الجزائرية [3] .

صدر قرار إداري في الثاني عشر من نيسان 1841 يتضمن 15 مادة حول العلاقة بين الهجرة والاستيطان الفرنسي بالجزائر نصت المادتان الأولى والثانية على عملية إنشاء المستوطنات بالجزائر وإسكان الفرنسيين والأوروبيين بها وفق شروط وترتيبات إدارية منها الموافقة الإلزامية للحاكم العام بالجزائر على المساحة الأرضية المحتمل إنشاء مركز استيطاني عليها حيث يتدخل الحاكم العام في عملية ضبط الشروط المطلوبة لإنشاء المستوطنات بتحديد أماكنها وحصر محيطها وتقدير عدد المهاجرين إليها، وكذلك تحديد مساحات الأراضي الزراعية وتوزيعها على المستوطنين الأوائل، أما المادة الثانية نصت على وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بإنشاء المستوطنات في مجلس إداري وذلك بعد تسليمه تصميما دقيقا للمستوطنة المراد إنشاؤها مصحوبا بتقرير مفصل يشرح المسائل التالية: المساحة الإجمالية للقرية أو المستوطنة وكذلك مساحة الأراضي الزراعية التابعة لها، الطرق والمسالك والمواصلات، المباني السكنية الخاصة والعامة التي تأوي مختلف المصالح العسكرية والمدنية والمالية، المادة الخامسة نصت على وجوب مصادرة الأراضي الخاصة والعامة من أجل الصالح العام بينما المادة 15 فقد فرضت على الاوربيين المدنيين الراغبين في الحصول على قطع أرضي زراعية ممن يقطنون بقرى استيطانية أو قرى زراعية أن يتقدموا بطلباتهم مباشرة إلى الحاكم بالجزائر أو بواسطة حكام المقاطعات، على أن تصحب طلباتهم بملف إداري حول الحالة المدنية والصحية والمهنية والسن وعدد أفراد العائلة وعمر كل طفل ومقدار الدخل المالي، قدرت السلطة الاستعمارية المبلغ ب 1200 حتى 1500 فرنك فرنسي للعائلة الواحدة عند حصولها على المساحة الزراعية، تكلفت الوزارة الحربية بنقلهم مجانا إلى ميناء مرسيليا ثم إلى طولون وبعدها إلى الجزائر وعند وصولهم تمنح لهم قطعة أرض للبناء وأخرى للزراعة ، وتقدم لهم مواد البناء وأدواته في شكل قروض تقدر ب 300 إلى 600 فرنك فرنسي ونص قرار ملكي في1 تشرين الأول 1844 حول تأسيس الملكيات غير المستغلة بالجزائر بفرض ضريبة تقدر بنسبة 5 فرنك للهكتار الواحد. وكانت أهداف هذه

1. سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة العثمانية والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 84 – 85.

2. شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص 84.

3. بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق، ص37.

القوانين والقرارات وضع مساحات واسعة تحت تصرف الكولون لضمان الاحتلال الفرنسي والاستفادة من الأراضي الجزائرية لخدمة الدولة الفرنسية[1].

- **الاستيلاء على المؤسسات الدينية :**

لم تتوقف جرائم فرنسا عند حدود معينة، اذ لم تسلم حتى المؤسسات الدينية من الاعتداءات والانتهاك من جانب الفرنسيين، وحينما وقف أبناء الشعب الجزائري للدفاع عن دينهم. نجد أن السلطات الفرنسية تمارس العنف والقتل ضد الجزائريين، ودليل ما حدث، على سبيل المثال، من مذبحة في مسجد كتشاوة الذي يقع في مدينة الجزائر. فقد اعتصم الأهالي من اجل منع تحويل المسجد إلى كنيسة، ولكننا نجد أن المحتل الفرنسي لا يأخذ بنظر الاعتبار لأي حدود تمنعه دون القيام بما يريد، والدليل على ذلك كانت هناك مجزرة ضد المعتصمين، والذين كان عددهم حوالي 4000 معتصم، بعد اقتحام الجنود الفرنسيين المسجد[2].

وحولت مسجد عين الحمراء إلى ثكنة عسكرية في نفس العام، أما مساجد قسنطينة فقد كان بها سبعون مسجدا فحولوا جامع رحبة الصوف إلى مخزن للشعير، واستولوا على جامع القصبة وهو من المباني المشهورة بحيث يمتد إلى العهد الحفصي ثم هدموه بعد ذلك، كما تم تهديم مساجد وزوايا أخرى منها جامع سيدي فرج، جامع سيدي الفرجاني، جامع سيدي مسلم، جامع حبانة الوزناجي، جامع سيدي وراد. أما الجوامع التي تحولت إلى ثكنات فهي:جامع سيدي بوناب، و زاوية العلوي، وجامع سيدي البيازري وجامع سيدي راشد، و جامع سوق الغزل الذي كان من أجمل جوامع المدينة، والذي حوله الاحتلال والتعصب الديني إلى كاتدرائية كاثوليكية[3].

3. سياسة التنصير:

شجعت السلطات الاستعمارية الفرنسية الاعمال التي تدخل في اطار الجرائم، للنشاط التبشيري بهدف ادخال الجزائريين في الديانة المسيحية ، لأنها وجدت في ذلك وسيلة تساعدها على السيطرة وامتلاك البلاد والعباد[4]. ومن اجل انجاز ذلك العمل، صدر أمر ملكي في آب عام 1838 بتأسيس أسقفية الجزائر وتعيين أسقفا لها. وكان الملك لويس فيليب قد اعلن من ان:"**لا يكون العرب فرنسيون إلا عندما يصبحون مسيحيين، ويتوقف ذلك علينا نحن الاثنان و علينا أن نعبد الطريق إلى إفريقيا المسيحية**"[5]. وكان اسقف الجزائر وبعض رجال الدين يحظون باهتمام ورعاية السلطات الاستعمارية، وهذا دليل على تطابق الاهداف والدوافع. ومن أجل هذا الغرض قامت السلطات الفرنسية بدعم المؤسسات الدينية المسيحية المتضمنة مساعدات مادية ومعنوية لإنشاء المدارس الفرنسية في كل منطقة يتم احتلالها وتكون تحت وصاية الآباء البيض من اجل ادخال أبناء الأهالي الى الديانه المسيحية ولاسيما الفقراء والمعوزين منهم الذين لم يكن

1. شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص 220-228.
2. شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، الجزائر،1997، ص82- 83.
3 : أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص84-84
4. محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 182.
5. بوعزة بوضرساية، المصدر السابق، ص176.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

باستطاعتهم تعليم أبنائهم و بذلك تكون فرص نجاح المخطط الاستعماري كبيرة جدا و بهذا تضرب السلطات الفرنسية عصفورين بحجر بحيث تتمكن من تعميم اللغة الفرنسية وبالتالي تكون أجيال مفرنسة والتي تستطيع فيما بعد ترسيخ اللغة الفرنسية بحيث أن الأهالي لا ينفرون من إخوانهم المفرنسين[1].

وقد عرفت هذه المرحلة نشاط واسع للقس ديبوش الذي قام بإرساليات لنشر المسيحية والتي انطلقت عام 1840 وقاد هذه الإرساليات جمعية آباء اليسوعيين وتميز نشاطها بإقامة دور اليتامى والملاجئ، منها دار الأيتام التي أنشئت عام 1842 بمنطقة بن عكنون وقد ضمت آنذاك حوالي مائة وعشرة أطفال بالإضافة إلى دورهم في علاج المرضى على مستوى المستشفيات، وكذلك بالنسبة لجمعية العزاريين المسيحية والتي انطلق نشاطها عام 1842 وكانت تنشط في إدارة مؤسسات بنات الإحسان وتسيير دور الأيتام بالإضافة إلى جمعية إخوان القديس جوزيف دومانس التي جعلت مدينة عنابة مركزا لها تيمنا بسانت أوغستين الذي كان أسقفا هناك في العهد الروماني، إضافة إلى جمعية راهبات الثالوث التي قامت بتأسيس مدرسة وملجأ ودار أيتام تضم حوالي مائة وستون طفلا من أطفال الجزائر وأيضا إرسالية أخوات العقيدة الكاثوليكية. وإرسالية بنات الإحسان التابعة للقديس فانسان دي جول، التي كانت تقوم بخدمات على مستوى المستشفيات المدنية، وقامت ببناء دار الرحمة والعديد من الملاجئ وبعض الورش المتخصصة في الصناعة واستطاعت هذه الجمعية في إطار نشاطها التبشيري إلى استقطاب حوالي خمسمائة وسبعين طفلا، وجمعية الترابست (Trappistes) المسيحية التي توجت بمجهودها إلى الميدان الزراعي من خلال استغلال الأراضي الزراعية لدعم النشاط التبشيري وتمسيح الجزائريين. وقد دعمت فرنسا هذا النشاط من خلال منح قطع أراضي كمنح الجمعية الدينية الترابست مساحة 1200 هكتار بمنطقة سطاوالي عام 1843. ثم جاء قرار لوزير الحرب الفرنسي مؤرخ في الثالث والعشرين من اذار 1843 بضم مداخيل ومصاريف المؤسسات الدينية إلى ميزانية الدولة الفرنسية والاستيلاء على هذه المصاريف حرم الأهالي من التعليم لأن هذه المصاريف كانت توجه لنشر التعليم، وتلاه أمر ملكي صدر بتاريخ الثالث والعشرين من نيسان 1843 الخاص بالترخيص للآباء البيض المبشرين بناء المدارس في المناطق التي تم احتلالها من طرف الجيش الفرنسي مستغلين الأوضاع المزرية التي أصبح يعيش فيها الأهالي لتحقيق أهدافهم. ثم جاء الأمر الصادر في ألاول من تشرين الأول 1844 لمصادرة أراضي الزوايا[2].

و بموجب المرسوم المؤرخ في 26 شباط من عام 1846 تم تعيين الراهب بافي (bavy) كثاني رئيس لأسقفية الجزائر بعد أن زار البابوية في روما ثمّ اتجه إلى الجزائر التي وصلها في تموز من عام 1846 و قد عرف الراهب بافي بتعصبه للمسيحية و كان من رجال الدين الذين يؤمنون بضرورة إرجاع الجزائر وسكان القبائل إلى المسيحية كما كانوا في العهد الروماني[3].

استمرت السلطات الفرنسية في نهجها المعهود في مجال التمسيح والفرنسة والتجهيل الموجه للأهالي المسلمين إذ قامت عام 1848 بضم زاوية سيدي عبدالرحمن الثعالبي وهي من بين أهم المؤسسات الدينية نظرا لدخلها الكبير عام 1830 إلى أملاك الدولة. بالإضافة إلى تحويل مسجد سيدي الجامي الواقع بقسنطينة والذي احتله قوات الشرطة عام 1830 وحول عام 1850 إلى كنيسة جماعة

1. المصدر نفسه، ص191.
2. بوعزة بوضرساية، المصدر السابق، ص 193،194.
3. بوعزة بوضرساية، المصدر السابق، ص 196.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

الترابست وسموه اسطوالي الصغيرة، وقد جاء في تقرير رسمي مكتوب في 20 كانون أول 1849 أن المساجد الآتية قد هدمت: سيدي فرج، مكة و المدينة، سيدي الفرجاني (الفرغاني؟)، الوزناجي، سيدي مسلم، سيدي وراد، كما جاء في النص على تحويل جامع سوق الغزل إلى كاتدرائية، بالإضافة إلى المساجد التي حولت إلى ثكنات أو بيعت[1].

وقد قامت السلطات الفرنسية بتدعيم النشاط المسيحي من خلال منح تسهيلات بحيث صدر مرسوم جمهوري في 16 آب عام 1851 ينص على منح القسيس أبرام مدير مأتم مسرغين أرض تقدر مساحتها بـ 54 هكتار منها 06 هكتارات للمباني، 16 هكتار لمشتلة و 32 هكتار للزراعة وكان هذا التدعيم من أجل نشر المسيحية في أوساط الأهالي. وقد أنشأت أيضا كنيسة في باب الوادي أطلق عليها نوتردام دوفيكتوريا عام 1850. أما في مجال التعليم فقد انشأت المدارس الإسلامية الثلاث بموجب مرسوم 30 ايلول 1850 وتنحصر مهمتها في إعداد موظفين في الشؤون الدينية والقضائية والإدارية أي خدمة لمصالح فرنسا وليس من أجل تعليم الأهالي وتثقيفهم. أذ يصبح المتخرجون منها حلقة وصل بين المحتلين والمواطنين ينوبون عن المحتل بإدارة شؤون المواطنين في المنازعات القضائية والدينية، وقد وزعت المدارس على ثلاث جهات الأولى مقرها بمدينة تلمسان والثانية بمدينة المدية التي سرعان ما نقل مقرها إلى العاصمة عام 1858 والثالثة بمدينة قسنطينة[2].

وعرفت هذه المرحلة نفس سياسة تهديم المساجد إذ نشرت مقالة لشيربونو عن قسنطينة و آثارها عام 1853 أنه تم تهديم جامع رحبة الصوف وهو يعود إلى القرن الخامس للهجرة وتم أيضا تهديم جامع القصبة الشهير الذي حول إلى مبنى عسكري غداة الاحتلال العسكري لقسنطينة عام 1837[3]. وفي المقابل قام الأسقف بافي ببناء عدة كنائس منها: كنيسة ببرج الكيفان عام 1852 أطلق عليها تسمية سانت فرانسوار داسيز وفي عين طاية كنيسة سانت ساتورنان عام 1855، أما في الغرب فكان وراء بناء كنيسة سان لويس في نفس العام بعين تموشنت، وبالنسبة للشرق بنى كنيسة سانت بريو عام 1854 ببسكرة وبهذا يكون الأسقف بافي قد أنشأ أكثر من 78 كنيسة جديدة في الفترة الممتدة ما بين عامي 1850-1858[4].

4. قوانين التعسف والعدالة المفقودة:

لم تقتصر جرائم فرنسا في الجزائر على الإبادة البشرية والمصادرة، وإنما عملت على إطلاق أيدي جنودها في التصرف كيفما يرون في التعامل مع الأهالي. إذ بعد أن تمكنت فرنسا من بسط نفوذها والسيطرة على التراب الجزائري، قامت بإصدار مجموعة من المراسيم والقوانين الاستثنائية من اجل تثبيت أقدامها في الجزائر، ونتيجة هذا التوجه، أصدرت امراً في عام 1834 لتمنح الحاكم العام العسكري سلطات قضائية خولته إصدار عقوبات على الجزائريين من دون الرجوع إلى المحكمة. كما قامت السلطات الفرنسية بإزالة المؤسسات

1. أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 369.
2. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954 ،ج5، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988، ص367.
3 . أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 369 – 370 .
4. بوعزة بوضرساية، المصدر السابق، ص197.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

القضائية الجزائرية الإسلامية وتعويضها بمؤسسات قضائية على النمط الفرنسي، وتجريد المسلمين نهائيا من ممارسة مهام القضاء واستبدالهم بقضاة أوربيين، والهدف من وراء هذا الإجراء هو تجريد أهل البلاد من حقوقهم وتكريس الطابع الاستعماري للعدالة في الجزائر باعتبارها مظهراً من مظاهر السيادة الفرنسية في الجزائر. وهذا التوجه من جانب الفرنسيين أكده الأميرال دو كيدون (de Gueydon)[1] عام 1874 بالقول:" **العدالة هي سمة من سمات السيادة الفرنسية، ويجب على القاضي المسلم أن يفسح المجال للقاضي الفرنسي ليحل محله، نحن المنتصرين والفاتحين، دعونا نعمل**"[2].

اتصفت العدالة الفرنسية، بقوانينها وقضاتها ومؤسساتها منذ بداية الاحتلال إلى نهايته، بالظلم والإجحاف بحق الجزائريين، ويعدّ المرآة للمجتمع الاستعماري الذي يقوم على العنصرية والتفرقة بين المسلم الجزائري والأوربي الفرنسي[3] والدليل على ذلك، على سبيل المثال قانون الأهالي[4] والسيطرة المطلقة للأوربيين على أجهزة العدالة.

ثالثا: جرائم 8 أيار 1945: وإشكالية القتل بدم باردة

وما دمنا نتحدث عن جرائم فرنسا في الجزائر لابد من الإشارة هنا، إلى واحدة من أكثر الجرائم دموية في تاريخ الاحتلال. واعني هنا مجزرة الثامن من أيار 1945. والتي أثبتت بالدليل القاطع أن المستعمر الفرنسي لايمكن الوثوق به والاتكال عليه في تحقيق أماني الشعب. وترجع أسباب هذه المجزرة. الى اغتنام زعماء الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بعيد العمال العالمي في الأول من أيار 1945، فنظموا مظاهرات سلمية تندد بالقمع الاستعماري، وتؤكد للعالم مشروعية الطموحات الوطنية للشعب الجزائري وتفند مقولة الساسة "الجزائر فرنسية" فقد أعلن قادة الحركة الوطنية تطليق الامبريالية وتحقيق الاستقلال[5].

ففي مدينة الجزائر خرجت مظاهرات في يوم السابع من أيار كانت تطالب بإطلاق سراح مصالي الحاج ومطالبتها بالحرية والاستقلال[6]، ولكن المشرفين على المظاهرات من مناضلي حزب الشعب نجحوا في احتواء غضب الجماهير في مدينة الجزائر. الا أن الوضع

---

1. حاكم عام في الجزائر من عام 1871، جاء تعيينه بعد انتفاضة المقراني. وعرف عنه استخدامه الأساليب القمعية ضد الجزائريين، وقام بمصادرة أراضيهم وتجميعهم في مراكز وتوزيعها على الأوربيين الذين جائوا من الالزاس واللورين لاستيطان في الجزائر.

2. Charles –Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Tome 1, PUF, paris, 1968, p.201.

3.Slimane Chikh, l'Algérie en armes ou le temps des certitudes, casbah éditions, Alger, 1998, p.180.

4. هي مجموعة من القوانين الخاصة بالجزائريين وضعت حيز التطبيق عام 1874 وتوسعت عام 1890 لتصبح 21 مخالفة ثم رفعت إلى 27 عام 1897، ومن أهم ما جاء فيها من حق الحاكم العام في الجزائر فرض عقوبات على المسلمين الجزائريين دون محاكمة ومن أهم هذه العقوبات: المسؤولية الجماعية على القبيلة في حالة وقوع جناية في منطقتها، اعتقال وسجن الأفراد وحجز أملاكهم من دون محاكمة، إلزام الجزائريين بحمل رخصة صادرة من الإدارة المحلية لغرض التنقل. للمزيد من المعلومات ينظر: محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 242 – 248.

5. احمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر... من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص 236.

6. احمد مريوش، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث الثامن ماي 1945، مجلة، الدراسات التاريخية، العدد 10، الجزائر، 1997، ص 127.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

الوضع في منطقة سطيف ومحيطها لم يتوقف عند هذا الحد حينما خرجت المظاهرات في يوم السابع من آيار، إذ لم يستطع المشرفون احتواء غضب الجماهير فانفرط عقد المسيرة وانتشر أفرادها عبر شوارع المدينة واشتبكوا مع القوات الفرنسية والمستوطنين[1]. وانتقلت بعد ذلك الى مناطق أخرى من شرق الجزائر، فقام مجموعة من مناضلي حزب الشعب بوادي زناتي بإنزال العلم الفرنسي من على مقر البلدية وإحراقه، كدليل عل رفض الاحتلال الفرنسي للجزائر[2]. وعلى الرغم من كون المظاهرات كانت سلمية إلا أنه سقط عدد من الضحايا في اليوم الأول تراوحت أعدادهم مابين 27 - 29 قتيل.

ونتيجة العنف والإحباط الذي خلفته المظاهرات السابقة وموقف السلطات الفرنسية منها، قرر الشعب الجزائري الخروج بمظاهرات جدية في يوم الثامن من أيار 1945 بمناسبة هزيمة الألمان وانتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أراد الشعب الجزائري إظهار تعلقه بالمثل العليا التي أكدها الحلفاء أثناء الحرب ولاسيما التي تعلق بحرية الشعوب في أن تقرر مصيرها. واكتسبت هذه المظاهرات أهمية كبرى في القطاع القسنطيني وتطورت الأمور إلى أن أصبحت ثورة حقيقية[3].

بادرت الاجهزة الامنية الفرنسية الى منع المتظاهرين من التحرك وإنزال الشعارات التي رفعت بخصوص استقلال الجزائر والتنديد بالاستعمار، مما ادى الى وقوع مشادات عنيفة في مناطق عدة من الشرق الجزائري، مثل سطيف وعنابة وقالمة وجيجل[4]. وعلى اثر ذلك، انتشر القمع والعنف من جانب الشرطة الاستعمارية، بالمقابل راح سكان المنطقة يهاجمون المراكز الكولونيالية، نتيجة للتصعيد في الإجراءات القمعية، فقد طبقت القوات الفرنسية في حملتها القمعية إستراتيجية العمليات الكاسحة[5]، فتم استخدام الطائرات القاصفة بأمر من السلطات السياسية الفرنسية لقصف الاحياء والقرى، وأقدمت القوات البرية على استباحة الدم الجزائري عبر قتل كل جزائري يصادفونه أمامهم وتدمير وحرق كل بيت مازال واقفا لم يسقط تحت نيران الطيران[6].

ومهما كانت مبررات السلطات الفرنسية حول تلك الجرائم فان كل الشهادات الفرنسية والأجنبية والجزائريين تؤكد على أن القمع الذي مورس على الجزائريين كان لامبرر له، وإ نه كان مبالغ فيه، وأكدوا أن السلطات الفرنسية كان بإمكانها إنهاء القمع بانتهاء المظاهرات في نفس اليوم، كما يقع في كثير من المناسبات الشبيهة[7]، وكان بإمكانها اجتناب أعمال القمع والتقتيل والإعدام دون محاكمة، وقد اشار الكاتب شارل أندري جوليان مايلي:" **توجد وسائل قمع أخرى تمت ممارستها على الشعب الجزائري، فقد القي ببعضهم داخل**

1. احمد مهساس، المصدر السابق، ص 239.
2. بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق، ص 128.
3. الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954 ... الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص79.
4. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ص 390.
5. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 127.
6. الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص 80.
7. المصدر نفسه، 80-81.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

الأفران في هيليوبوليس[1]، **وكان اشياري وهو نائب عامل العمالة قد أطلق شخصيا النار على المتظاهرين**"، وباعتراف من السيد كيتولي، الناطق باسم المعمرين ورئيس بلدية مدينة سكيكدة. فالقتل والتدمير والإعدام الجماعي والضرب بالقنابل على القرى والاحياء والأرياف بالإضافة إلى الاعتقالات وحملات النفي التي استمرت لمدة أسبوع، تبين النوايا الإجرامية مع سبق الإصرار والترصد للسلطات الفرنسية بالتخطيط المسبق لارتكاب المجزرة[2].

وتدل الحصيلة النهائية لعدد القتلى الجزائريين مدى عظمة الحقد الاستعماري اتجاه الشعب الجزائري ومدى الرغبة في إنهاء وجوده، وان اختلفت الإحصائيات فالتقديرات الجزائرية تشير إلى أن عدد الضحايا بلغت مابين 45 ألف، وحتى المصادر الفرنسية تذهب إلى أن العدد الحقيقي يتجاوز ما أكدته السلطات الفرنسية بأربع أو خمس مرات والتي تقدرها بـ: 1500 ضحية، ولم تتوقف السلطات الفرنسية بارتكاب هذه المجزرة بل لجأت إلى اعتقال مايقارب 2400 جزائري والحكم على 99 بالإعدام، نفذ منها 22 حالة، وحكم على 64 مواطن بالسجن المؤبد والأعمال الشاقة، وسجن 329 بالأعمال الشاقة المؤقتة، إلى جانب حل الأحزاب السياسية واعتقال الزعماء السياسيين[3].

إنّ القمع الذي حدث في الثامن أيار 1945 يظهر الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي الذي صمم بأن لا يسمح بأي تغيير سياسي من شانه أن يؤدي إلى استعادة السيادة الوطنية واستقلال الجزائر. وتتبلور هذه الصورة، أعمال القمع والإجرام، بشكل أكثر حده عندما انطلقت شرارة المقاومة والثورة التحريرية في الأول من تشرين الاول 1954 بهدف قمع الثوار وإخماد نار الثورة، ومنها عرفت هذه الفترة من تاريخ الجزائر أحداثا ومجازر لاتختلف عن سابقاتها إلا من حيث المكان والزمان.

رابعا: الثورة الجزائر واليات القتل الفرنسي الممنهج:

خلال حرب التحرير نجد ان جرائم فرنسا اخذت ابعاد اكثر عدائية وهمجية وعنف، وكان التعذيب الوسيلة التي ارادت من خلالها فرنسا القضاء على الثورة الجزائرية وحسم الحرب في الجزائر لصالحها. فقد تفنن وطور الجنود الفرنسيون أساليب وطرق جديدة في التعذيب، كما مزجوا بين الأساليب التقليدية والحديثة، ومنهم من حاكى الأساليب النازية في التعذيب، وآخرون جاءوا بها من مناطق أخرى إذ مارسوها وجربوها في مواجهة حركات التحرر التي اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي، ولاسيما في الهند الصينية. وجاء اعتراف احد الجنود الفرنسيين بخصوص تعدد وتنوع أساليب التعذيب المستخدم ضد الجزائريين، حين قال:" **أصبحنا نختار بين هذه الطريقة والأخرى حسب الحالة المعروضة علينا أي حسب الشخص المعرض للتعذيب**"[4]، ويضيف متباهيا كيف كانوا يتبادلون وجهات النظر والملاحظات حول الأساليب الأنجع لاستعمالها في تعذيب الجزائريين من اجل إجبارهم على الاعتراف وتقديم المعلومات، بقوله:" **نتبادل تجارب**

1. مدينة تقع بالقرب من مدينة قالمة.
2. احمد مهساس، المصدر السابق،ص 241.
3. محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 354-355؛ الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص 82.
4 . Jean Pierre Vittori, Confession d'unProfessionnel de la Torture, Editions Ramsay images, paris, 1980, p. 25.

التعذيب ونبين للآخرين الطرق الأكثر نجاعة وفعالية"[1]، ويضيف قائلا:" **أصبح بعض الجنود يبدعون ويتفننون في مجال التعذيب والاستنطاق، كما استعمل البعض طرق وأساليب العصور الوسطى البغيضة**"[2]. ومن خلال هذا الاعتراف، نكتشف كيف أصبح الشعب الجزائري ميدان تجارب لمختلف وسائل وطرق التعذيب التي تفنن الجلاد الفرنسي في استخدامها سعيا وراء الحصول على المعلومات التي قد تساعد السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية. وفي تعليق لجريدة المجاهد، وهي تصف جرائم التعذيب بالقول:"**لايصدق العقل انه في القرن العشرين يوجد إنسان يتوجه إلى أخيه الإنسان فيوثق يديه ورجليه ويسمرهما بالمسامير إلى ألواح ثابتة ولا يتصور العقل البشري قلع الأظافر والأسنان بالكلاليب**"[3].

لم يكن التعذيب يجري اجتهادا أو ارتجالا من جانب بعض العسكريين الفرنسيين، كما تحاول الرواية الفرنسية اثباته، وإنما كان أمراً ممنهجا ومخططا له. إذ اعدّته القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر من الوسائل الجائز استخدامها في عمليات الاستنطاق لقدرته في إضعاف معنويات وقدرات المعتقلين الجزائريين على التحمل وسرعة الانهيار بما يمكن السلطات الفرنسية من الحصول على المعلومات اللازمة من اجل مواجهة المد الثوري في الجزائر، أضف إلى ذلك، اعدّته وسيلة يمكن من خلالها اختزال الزمن في عمليات الاستنطاق. والدليل على ذلك، كانت أساليب التعذيب من الدروس التي يتلقاها ضباط الاستخبارات الفرنسية في مدرسة الضباط، الواقعة في مدينة سكيكدة، خلال مدة تدريبهم [4]. فضلا عن ذلك، وجود غرف مخصصة للتعذيب تحت الأرض في جميع المقرات الأمنية وهي مجهزة بأدوات التعذيب مثل: السوط، المغطس، البكرة، القمع وغيرها من الوسائل [5]. لقد كان جسد الجزائري أداة ترهيب لم يتوقف الفرنسيون عن استعماله ليسجل عليه آثار قدرته(الفائقة). وهنا تطرح الكاتبة اوليفيي لوكور غرانميزون سؤالا في محله:" **هل كان التعذيب في الجزائر ... استثناء محدودا خلال حروب الاستقلال الوطنية؟ لا، بل هي القاعدة**"[6]. وعليه، ان عمليات التعذيب التي شهدتها حرب الجزائر، والتي طالت عشرات الالاف من الجزائريين، لم تكن مطلقا نابعة من سلوك فردي محض، وإنما هي جزء من الاستراتيجية التي حرصت السلطات الفرنسية في الجزائر على اتباعها من اجل القضاء على طموح الشعب الجزائري التي ترجمها الى ثورة شعبية من اجل انهاء حقبة استعمارية جثمت طويلا على انفاسه واستولت على خيراته. وهناك الكثير من الوقائع التي تؤكد ما ذهبنا اليه من قول، فهذا الجنرال جاك ماسو(J. Massu) يبرر هذا الفعل الوحشي بالقول: "**الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الاساليب الضرورية والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا**" [7]. اذ كانت السلطات الفرنسية تتجاهل عن عمد ما كان يقوم به افراد الاجهزة الامنية والجيش من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الانسان، وكان عزاؤهم الوحيد لتجاهل ذلك إلا يترك اثر على اجساد المعذبين. ونشرت جريدة المجاهد تقريرا يسلط الضوء على

1. . Jean Pierre Vittori,op,cit,p 252.
2. Ibid.
3. جريد المجاهد، العدد92، 1آذار 1958.
4. Patrick Eveno et Jean Planchais, guerre d'Algérie, dossiers et témoignages, éditions La phomic, Alger, 1990, p.125.
5. Pierre Vidal Naquet, Crimes de L'armée Française, Maspero, Paris, 1975,p.27.
6. اوليفيي لوكور غرانميزون، المصدر السابق، ص 203.
7. ايفا بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح ... نضال شعب من اجل التحرير، ترجمة: عبد الله ف. كحيل، الجزائر، 1989، ص 296.

أ . م. د. ثامر عزام حمد الدليمي أ . م. د. صباح نوري هادي العبيدي

أساليب التعذيب المستخدمة من قبل الفرنسيين في تعذيب المعتقلين الجزائريين، وأشارت بالقول:" **يجلس المعذب على كرسي يوثق عليه وهو عاري الصدر ثم ينفخ الجندي الذي يستنطقه على عينيه دخان التبغ ثم يطفئ لفافته المشتعلة على صدره. كما يوثق المعذب ممدودا على طاولة عملية التعذيب وهو عاري الصدر ثم يبلل بالبنزين وتشعل فيه النار. وتقييد يد المعذب من الخلف وتحرق أظفاره وأطراف أصابعه بالكبريت الذي يثير الألم يعجز عنه الوصف. كذلك تشد الرجلان عاريتين وتوضع تحتها شمعة موقدة مما تخلف عدة ثقوبا في أرجل الكثير من المعذبين**"[1].

لقد كانت فرنسا تتشدق بادعاءاتها بخصوص مسألة استخدام التعذيب في عمليات الاستنطاق، ولكن هذه الادعاءات لم تصمد أمام كشف هيئة الصليب الأحمر الدولي تقريرا مفصلا عن ذلك الأعمال الإجرامية التي تقوم بها السلطات الفرنسية في الجزائر. والذي أشار إلى التجاوزات التي تحدث أثناء الاعتقال والتحقيق، وأكد من أنها تخرق القانون الفرنسي والدولي معا، فضلا عن جميع المواثيق والمعاهدات الدولية التي تلزم ضرورة احترام حقوق الإنسان وعدم الإساءة إليه[2].

على العموم، أرادت السلطات الفرنسية من وراء استخدام أساليب التعذيب المتنوعة تلك لترهيب الشعب الجزائري من اجل منعه من الالتفاف حول ثورته والحصول على المعلومات التي تمكنها من تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني وإجهاض المشروع الثوري في الجزائر.

الخاتمة:

خلاصة القول، نستطيع القول من خلال دراستنا للموضوع ان فرنسا لم تتورع ابدا عن استخدام شتى السبل التي تمكنها من اجل فرض سيطرتها على الجزائر وسلب خيراتها، حتى إذا تطلب الامر أن تقترف جرائم شنيعة ضد الإنسانية، من خلال اصدار قوانين مجحفة بحق ابناء الشعب الجزائري لمصلحتها، بدأ من عمليات الاستيلاء على الاراضي بتباع سياسة الارض المحروقة، والعمليات الاجرامية الجماعية ضد ابناء القبائل الجزائرية وحرق الالاف منهم بقصد ترويعهم . ومحاولات تثقيف ابناء الشعب الجزائري بثقافة فرنسية ومحاربة الدين الاسلامي من خلال تلك الثقافة وكذلك محاولات نشر الديانة المسيحية بين ابناء الشعب الجزائري، هذا السلوك الهمجي واللاانساني هو الذي جعل الشعب الجزائري يعمل على توحيد صفوفه وإعلان رفضه للوجود الفرنسي في بلاده حينما فجر ثورته في الاول من تشرين الثاني عام 1954، لتضع حدا لاحتلال استمر اكثر من 132 عاما.

1. جريدة المجاهد، العدد 58 ، الجزائر، 17 كانون أول 1957.
2. بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق، ص 221.

قائمة المصادر

المصادر العربية والمعربة

- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954 ،ج5، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988.
- احمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر... من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002.
- اوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار، الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830- 1838،ط1، دار النفائس، بيروت، 1990.
- بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة العثمانية والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)، المجلد: 1، ترجمة: عياش سلمان، دار الإمامة، د.ن، د.ت.
- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصور الحديثة ،ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1977.
- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مؤسسة ذات السلاسل، بيروت، 1984.
- الكولونيل اسكوت، مذكرات العقيد أسكوت من إقامته في زمالة الامير عبد القادر 1841، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر ، 1981.
- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ... تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، ANEP، الجزائر، 2008.
- محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1 ،ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965.
- محمد مجادو ، الاستعمار جريمة ضد الانسانية وسياسة التعذيب الاستعماري ابان الثورة التحررية، الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954 ... الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- ايفا بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح ... نضال شعب من اجل التحرير، ترجمة: عبد الله ف. كحيل، الجزائر، 1989.

المصادر الاجنبية

- A. Toqueville, Travail sur l'Algérie 1841 de colonisation en
- Charles –Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Tome 1, PUF, paris, 1968.
-Eugène Bodichon , Etudes sur L'Algérie et L'Afrique, chez l'auteur rue de la marine, Alger,1847.
- Jean Pierre Vittori, Confession d'unProfessionnel de la Torture, Editions Ramsay images, paris, 1980
- La Fondation 8 Mai 1945, L'enfuma de des Ouled Riah et L'emmurement des Sbehas, Sned, Alger,.
- Louis Moll, colonisation et l'agriculture en Algérie ,paris,1845,.
- Patrick Eveno et Jean Planchais, guerre d'Algérie, dossiers et témoignages, éditions La phomic, Alger, 1990.
- Pierre Vidal Naquet, Crimes de L'armée Française, Maspero, Paris, 1975.
Algérie, éd. Conplexe, Bruxelles, 1988.
-Le docteur-Bourdichon, L'humanité ,A. Lacroix , Bruxelles,1866,tome 1.
-Slimane Chikh, l'Algérie en armes ou le temps des certitudes, casbah éditions, Alger, 1998 .

البحوث المنشورة

- احمد مريوش، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث الثامن ماي 1945، مجلة، الدراسات التاريخية، العدد 10، الجزائر، 1997.
- شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، الجزائر،1997.
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر ، العدد4، الجزائر ،2001.

الجرائد

- جريدة المجاهد، العدد 58 ، الجزائر، 17 كانون أول 1957.
- جريدة المجاهد، العدد92، 1 آذار 1958.